زميلاتي وزملائي الأعزاء،

إن العمل النقابي مسؤولية وامانة نتحملها بناء على الثقة التي أوليتمونا اياها حتى نظل دائماً مسؤولين أمامكم بكل ما نقوم به.

وإننا ومن خلال هذه الأمانة ومنذ الأيام الاولى، مع كل الأفرقاء العاملين في هذه النقابة، حرصنا على العمل بإخلاص وشفافية، إن من ناحية تطبيق القوانين حرصاً على العدالة أو من ناحية القيام بكل ما هو ضروري من أجل تقدم المهنة وتطورها.

ولعل أكثر التحديات التي كنا نعاني منها منذ زمن طويل وبشكل أساسي هي الحسومات والمضاربات الغير مشروعة، وكذلك تجارة الدواء من قبل غير الصيادلة. لم يكنً في إستراتيجية النقابة أن يكون التفتيش يوماً من الأيام سيفاً مسلطاً على الزملاء أو وسيلة لتهديدهم.

وعليه، ولأول مرة، قامت النقابة بإرسال التفتيش وبشكل دوري على كل المستوصفات والمؤسسات الصيدلانية كما المستودعات والمستشفيات بالأضافة إلى الصيدليات وهذا بعكس ما حاول البعض ترويجه عن تركيز التفتيش على فئة او منطقة معينة وإستغلال عمله لتشويه صورته ومصداقيته. فقد أتممنا تطبيق القانون بشكل جدي ودقيق بعمل موثق من خلال السجلات والمحاضر المتوفرة في النقابة. وقد أدى هذا الموضوع إلى تنظيم المستوصفات إلى حد كبير. وكذلك قمنا بمحاربة الأدوية المزورة والمهربة ومنع بيع المساطر الطبية خاصة في المؤسسات الغير صيدلانية. وبالتالي تغيرت نظرة المواطن للقطاع الصحي أجمع، وخاصة قطاع الصيدليات إذ ازدادت ثقة المواطن اللبناني بالصيدلي فاثبت و بجدارة أنه "رجل الأمن الصحي".

نضيف إلى ذلك عملنا الدؤوب على تنظيم وجود الأدوية المعطلة في المستوصفات ومراقبة عملية وصفها للمواطنين من خلال نشاط التفتيش في نقابة الصيادلة.

إن نجاح النقابة في كل هذه الخطوات، وقيامها بالتفتيش بشكل عادل ومتساوٍ على كل الزملاء، أدى إلى إستغلال البعض لهذا العمل ومحاولة ضربه، التشويه بمصداقيته، ومحاولة ايقافه مرات عديدة.

إلا إن ارادتنا كانت وما زالت أقوى من هؤلاء.

أيها الزميلات والزملاء،

حقيقة هذا الواقع تكمن في التصميم والمثابرة اللذان من خلالهما واجهت نقابة الصيادلة قرار المس بجعالة الصيدلي وتعديلها. هذا الأمر الذي بدأ سنة ٢٠٠٥ من خلال ضرب أسس تسعير الأدوية المسجلة في لبنان دون أن يكون في ذلك الوقت أي ردة فعل تدافع عن مصالح الزملاء وتحافظ على كرامة المهنة، وكرامة الصيادلة، وكرامة المواطن وكرامة الوطن.

وإن القرار الذي اتخذته وزارة الصحة هذه السنة بخصوص الجعالة على الادوية التي يزيد سعر استيرادها عن ال٣٠٠ دولار اميركي، وبالرغم من أنه يطال فقط حوالي ١٦٠ دواءً مسجلاً، كان غير عادل بحق الصيادلة، كما النقابة والمهنة. إن هذا القرار يؤدي الى تحمل الصيدلي كلفة من جيبه الخاص لتأمين الدواء للمريض كما يمس بلقمة عيش الصيادلة، واستقرارهم ويزعزع ايمانهم بالمهنة. علما اننا حاولنا جاهدين اقناع الوزارة بثغرات هذا القرار وسلبياته على المواطن والصيادلة الا اننا لم نلق اذان صاغية.

وبعكس ما حاول البعض اشاعته عن تقاعص النقابة بالدفاع عن حقوق الصيادلة والمهنة، فبعد نفاذ كل محاولات الحوار والنقاش، قرر مجلس النقابة ولأول مرة في تاريخ ادائه المهني، الطعن أمام مجلس شورى الدولة بقرار المس بجعالة الصيادلة وحرمانهم حقوقهم. ونحن جاهزون بكل وقت على استكمال الحوار والنقاش مع معالي وزير الصحة لحفظ حقوقنا كصيادلة، ومن اجل هذه الحقوق تقدمنا بطعن لمجلس شورى الدولة.

وبناءً على هذا الطعن، فقد وضعنا أمام خيارين، أحلاهما مر إما العودة عن هذا الطعن أو تحمل تبعات هذه الخطوة الجريئة.

وعليه تؤكد النقابة عدم التراجع عن قرار طعن أخذناه مقتنعين بصوابيته ورفضها التقيد بأي قرار آخر يمس بمهام التفتيش وعمله، إذ أنه الركيزة الأساسية للمهنة وضمان استمراريتها.

كما نؤكد لكل الزملاء، تشبثنا بالحق الذي نؤمن به ونضالنا المستمر والدؤوب من أجل هذه المهنة وحرصنا الشديد على إتمام المسؤولية التي اوليتمونا اياها.

اننا وسوف نقف متحدين متضامنين غير آبهين لمحاولات البعض ضرب النقابة وجهاز التفتيش لأسباب إنتخابية.

نؤكد عدم تراجعنا عن أي قرار أخذناه، إيمانا" منا بمهنة تقاد إلى شفير الهاوية وتضمحل امام بعض المصالح الانتخابية الشخصية الضيقة.

نضالنا مستمر حتى النهاية وحقنا لن يموت ما دام ايماننا مترسخ بهذه الرسالة السامية الوطنية التي هي بالفعل رسالة الصيدلي.

ففي التضامن والإتحاد قوة هائلة لمواجهة كل الصعوبات التي نواجهها ولحماية هذه المهنة.

عشتم وعاشت مهنة الصيدلة، سيدة، حرة، مستقلة.

نقيب صيادلة لبنان

ربيع حسونه